

آليات استغلال التراث الأثري الجزائري في ظل هيمنة الإدارة العسكرية الفرنسية المبكرة (1830-1848)م-
الهيكلية والتنظيم، دراسة تحليلية-

*Exploitation of the Algerian Heritage Mechanism's under the domination of
colonial administration (1830 - 1848) -Structure and organization-analytical
study-*

شفيفة بوعرعور*

جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان (الجزائر)

bouarouchafika@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021./05/12 تاريخ القبول: 2021./06./30

ملخص:

يتناول موضوع المقال، أقدم الإجراءات التنظيمية، والآليات الهيكلية المسخرة من الإدارة العسكرية الفرنسية ما بين (1830 - 1848)م في مجال استغلال التراث الأثري الجزائري، كأداة لترسيخ أذوبة "الظل الأبدي"، ومحاولتها اليانسة في إضفاء الشرعية التاريخية على احتلالها الغاشم للجزائر. تمحورت مباحثه الفرعية حول خمس نقاط أساسية: بدءً بضبط مفهوم التراث الأثري الجزائري في نظر إدارة الاحتلال آنذاك؛ مروراً بتحليل المنظومة التشريعية المؤطرة لاستغلاله؛ وهيكلية المصالح التقنية والإدارية المسخرة في ذلك؛ وتطور غايات الاهتمام به، تبعاً لتطور أهداف الاحتلال الفرنسي نفسه، ومراحل توغله في البلاد؛ وانتهاءً بأثر الحماية الانتقائية على مصير التراث الأثري الجزائري.

كلمات مفتاحية: التراث الأثري؛ المعلم التاريخي؛ المقتنيات المتحفية؛ الهندسة العسكرية؛ مصلحة المباني المدنية.

Abstract:

The article deals with the oldest regulatory procedures and mechanisms of structures established by the French military administration between the years (1830 - 1848) for the exploitation of Algerian archaeological heritage. The French administration considers the archaeological heritage as a tool to anchor the lie of the "eternal shadow" and desperately tries to give historical legitimacy to the brutal occupation of Algeria. It will also be a question of highlighting that the importance given by the French occupation to this heritage largely depends on its objectives and the stages of its incursion in to the country.

Keywords: Archaeological heritage Monument; Museum collections; Military genius civil buildings service.

. مقدمة:

تعود أقدم إجراءات الهيكلية التنظيمية المتعلقة بإدارة واستغلال التراث الأثري الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)م إلى فترة حكم الإدارة العسكرية الممتد ما بين سنتي (1830)م، تاريخ دخول الاحتلال، و (1870)م تاريخ تفويض جانب معتبر من تلك الصلاحيات الإدارية الواسعة لهيئات مدنية جديدة.

ونظرا لطول تلك الفترة الزمنية نسبيا (أربعون سنة)، وكثرة أحداثها المتشعبة، سيكتفي هذا المقال بدراسة وتحليل النصوص التشريعية، وبُنية الهيكلية الإدارية والتقنية، المعتمدة من طرف تلك الهيئة في ظل حكم آخر ملك فرنسي، ألا وهو "لويس فيليب" (1830 - 1848)م⁽¹⁾ على اعتبار أنّ الإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر لم تكن مستقلة في كلّ تصرفاتها ببلادنا، وإنما كانت تتلقى أوامرها، وتوجيهاتها العامة من وزارة الحرب في باريس؛ وعليه يمكن الاستفسار عن واقع البناء التنظيمي والهيكلية لتلك السياسة المنتهجة في حقّ التراث الأثري الجزائري، وأبعادها الحقيقية، وتداعياتها على مصيره آنذاك؟.

2. مفهوم التراث الأثري الجزائري في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي المبكرة:

انطلاقا من الفحص المتأنّي للنصوص التشريعية المبكرة، التي أصدرتها، وطبقتها الإدارة العسكرية الفرنسية بشأن تسيير واستغلال التراث الأثري المحلي، كما هي مفصلة أدناه، يتضح جليا بأنّ مفهوم التراث الأثري الجزائري لديها آنذاك، كان مطّاطي، ومتغيّر، تبعا لتغيّر ظروف الاحتلال المواكبة له، حيث يمكن رصدها في ثلاث محطات رئيسية، هي بحسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث كالاتي:

¹ هو آخر الحكّام الفرنسيين المتلقبين بلقب "الملك"، تقلّد زمام الأمر في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية، شهر أوت سنة (1830)م في إثر الإطاحة بسابقيه الملك "شارل العاشر"، حيث دام حكمه زهاء ثمانية عشر (18) عاما، أي إلى غاية شهر فبراير من سنة (1848)م، تاريخ الإطاحة به هو الآخر في خضم أحداث ثورة شعبية عارمة اندلعت في مستهلّ سنة (1847)م؛ وقد اتسمت فترة حكمه بتشديد بعض المنشآت العمومية، والمساجد، وتخصيصها بكتابات تذكارية باللّغة العربية دون غيره من الحكّام الفرنسيين لتمجيد مآثره بشكل مُغرض في بلادنا، منها كتابات الجامع العتيق بقلب مدينة سطيف، أكثر تفاصيل، ينظر على سبيل المثال: شرقي (الرزقي)، "أهمية الجامع العتيق بمدينة سطيف التاريخية والأثرية"، محاضرة أقيمت بمقرّ المتحف الوطني للآثار في مدينة سطيف بمناسبة الذكرى التّاسعمائة بعد الألف من تأسيس تلك المدينة (28 - 30) أبريل 1997، منشورة في كتاب الملتقي، ص 51 - 74؛ وكتابات ترميم جسر شتوان، والضّريح الملاصق لقلعة المشور من الناحية الشماليّة الغربيّة بتلمسان، ينظر: شرقي (الرزقي)، الآثار الإسلامية بتلمسان (بحوث ودراسات)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 119 - 123.

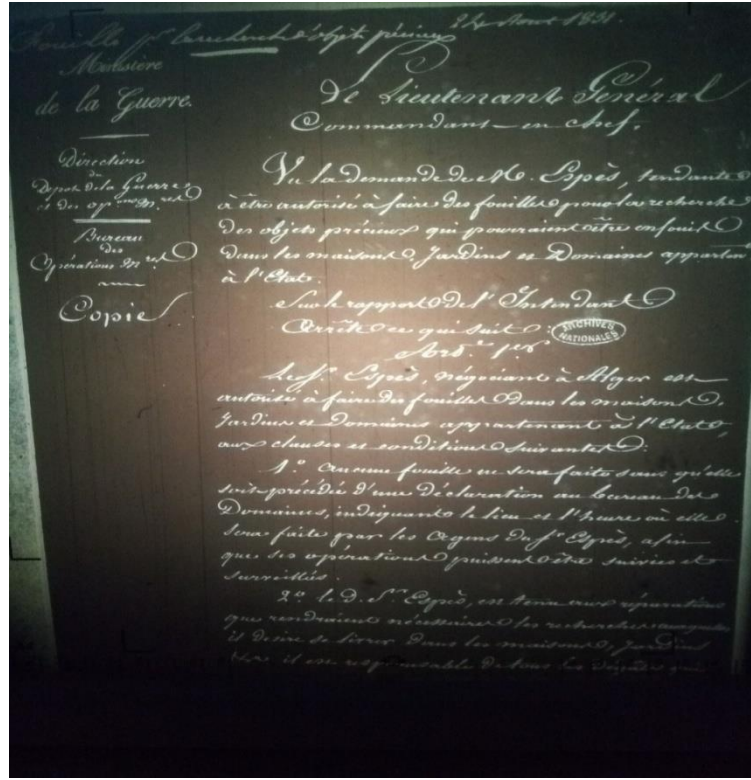
1.2 التّراث الأثري الجزائري بمثابة "غنيمة حرب": أي اعتباره مجرّد "أغراض ثمينة"، وُجدت للنّهب، والتّقيب غير المقتّن عنها حيثما كانت، إمّا بدافع تملّكها والانتفاع بها على الصّعيد الفردي، أو المتاجرة بها في أسواق العتيقات⁽²⁾. وهو إجراء تعسفي استمرّ نزيفه الحادّ بين تاريخ بداية الاحتلال في صائفة (1830)م، وتاريخ صدور المرسوم الملكي القاضي بتحوّيل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية في القارّة الإفريقية صائفة (1834)م⁽³⁾، حيث لم تكن فرنسا متأكّدة آنذاك من نجاح حملتها العدوانية المبالغتة على الجزائر بسبب افتقادها إلى رؤية استشرافية واضحة حول مصير تلك العملية، المتزامنة مع الأوضاع السّياسية الفرنسية المضطّربة، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية المتردية في عقب الإطاحة بملكها "شارل العاشر"، واستخلافه بالملك "لويس فيليب" شهر أغسطس من سنة (1830)م، كما سلفت الإشارة من قبل.

ولعلّ ما حفّزهم على ذلك، هو تلك الروايات الخرافية الغربيّة، التي كانت تُروى حول الجهاد البحري الجزائري، طيلة الفترة الحديثة، وما غنمه الجزائريون في خضمّه من كنوز طائلة، المخفية بعناية فائقة في جدران بيوتهم، أو مدفونة بأراضي حدائقهم وبساتينهم حسب اعتقادهم السّاذج، حيث تعتبر تشريعات حاكم مدينة الجزائر اللّواء "بارتيزان" (BERTHEZENE) في مستهلّ الاحتلال الفرنسي كأبلغ دليل على ذلك (الصّورة رقم: 01). علما أن الحصول على مثل هذه الرّخص لم يكن إجباريا، وإنّما كان اختياري فحسب⁽⁴⁾.

² OULEBSIR (N), (2004), **Les usages du patrimoine monuments, musées et politiques coloniale en Algérie (1830 – 1930)**, éditions de la maison des sciences de l'homme, Paris, p 94, colonne 2.

³ بوعزيز يحيى (2007)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 8.

⁴ OULEBSIR (N), Op.cit, p 94, colonne 2.



الصورة رقم (01): نسخة من "ميكروفيش" للصفحة الأولى من رخصة التقيب عن "الأغراض التمنية"

في مدينة الجزائر، صادرة عن اللواء "بارتيزان" في 24 أغسطس (1831) لفائدة السيد "إسباس"،

محفوظة بأرشيف الحكومة العامة بالجزائر، أرشيف ما وراء البحر في "أكس أون برفانس"؛

وثيقة لم يسبق نشرها من قبل، تصوير الدارسة.

2.2 التراث الأثري الجزائري بمثابة "مرشد لتعميم الاحتلال في الداخل": لما صدر قرار إلحاق الجزائر بفرنسا في صائفة سنة (1834)م، تبدد الاختلاف الذي كان سائدا بين المسؤولين السياسيين والعسكريين الفرنسيين، حول مصير المستعمرة الجديدة (الجزائر)، حيث كانت آراؤهم من قبل مشتتة بين ثلاث توجهات أساسية، تتضارب فيما بينها: فمنهم من رأى ضرورة الاكتفاء باحتلال مدينة الجزائر العاصمة تأديبا لآخر ديات الجزائر على "حادثة المروحة"؛ ومنهم من رافع عن فكرة احتلال نوعي لأهم المدن الساحلية الجزائرية، ولو بإشراك بعض البلدان الأوروبية الأخرى، مثل بريطانيا، وغيرها للاستقواء بها إن لزم الأمر ذلك، حفاظا على المصالح الفرنسية هناك بعد فقدانها لممثليتها التجارية في مدينة جيجل منذ أمد بعيد، وحرقت وهدم مقر ممثليتها الثانية والأخيرة في مدينة القالة بأقصى الشرق الجزائري عام (1827)م؛ ومنهم من دافع عن فكرة الانفراد بالاحتلال الشامل للقطر الجزائري وديمومته بقيادة المشير "بيجو" (BUGEAUD)، صاحب أهم التشريعات المتعلقة بالتراث الجزائري في فترة عقد أربعينيات القرن التاسعة عشر (19) ميلادي، أي عقب استخلافه للمشير "كلوزال" (CLAUZEL) في منصب "الحاكم العام" للجزائر، ابتداء من سنة (1834)م.

ففي خضم هذه المرحلة الممتدة ما بين سنتي (1834 - 1845)م اصطدمت القوّات الفرنسية ميدانيا بعائق وجيه، حال بينها، وبين توغلها في بقية أنحاء التّراب الجزائري، ألا وهو غياب المستندات التوثيقية التي تمكّنها من معرفة الجغرافيا الطّبيعية والبشرية، التي من شأنها تسهيل على قادة الحملة ميدانيا، وضع خططهم العسكرية، وتحديد مناطق الاستيطان الغربي مستقبلا عبر ربوع الوطن، حيث أشارت عليها "أكاديمية الكتابات والآداب الرّفيعية" في باريس بضرورة تعويض ذلك بتقفي "الأثار القديمة" في المنطقة على اعتبار أنّ الرّومان قد دجنّوا منطقة الشّمال الإفريقي بكامله، ورومنة مناطقه الحضريّة فيما مضى؛ فظهر بموجب ذلك نعت جديد لمقوّمات التّراث الأثري الجزائري، ألا وهو مصطلح "الأثار القديمة" (ANTIQUITES) أو (VESTIGES ANTIQUES)⁽⁵⁾، عوض مصطلح "الأغراض الثّمينة" الّأنف الذّكر، منذ ذلك الحين في الوثائق الإدارية الرّسمية الفرنسيّة بشكل متدرّج.

وتّم الاتفاق في الآن ذاته على اعتماد معالم مواقع الاحتلال الرّوماني في البلد كمرشد، أو دليل مادّي لضبط مسالك، وأماكن نصب معسكرات الفرنسيين، ومناطق استيطانهم طيلة المرحلة المبكرة من الاحتلال⁽⁶⁾، كما أكّدتها وثمنتها ما عُرف بحركة الاستكشاف العلمي للجزائر بين سنتي (1840 - 1845)م⁽⁷⁾؛ ومسار الرّحلة الاستعراضية التي قام بها الدّوق "أورليون" (ORLEANS) على طول المسار البرّي الرّابط بين مدينتي قسنطينة المحتلّة سنة (1837)م، ومدينة الجزائر خريف عام (1839)م قُبيل ذلك⁽⁸⁾، تمهيدا لشق خطّ السّكة الحديدية المعروف اليوم بين المدينتين، مروراً بمضيق "ببيان الحديد" الذّائع الصّيّت، وما واكبهما من دعاية إعلامية هائلة بداخل فرنسا في ذلك الحين؛ حيث دعا وزير الحرب في إحدى تصريحاته المثمنة لتوجيهات أكاديميتا العلوم، والكتابات والآداب الرّفيعية بشأن ضرورة استغلال معالم المرجعيّات التّاريخية الرّومانية القديمة لتعميم احتلال الجزائر قائلاً: "من المفيد دراسة المدن القديمة، وإيجاد المسالك

⁵ OULEBSIR (N), Op.cit, p 94, colonne 2.

⁶ Ibid, pp 49, colonne 2 – 51 colonne 1.

⁷ حملة تشبه حملة علماء الإمبراطور الفرنسي "تابلون بونيرت" على مصر (1798 - 1801)م، وحملة اليونان سنة (1829 - 1830)م من قبل، حيث غطّت مختلف الجوانب الحضارية والطّبيعية للبلاد بما فيها الاستكشاف الأثري والمعماري بإشراف المهندس المعماري "أمايل رافوازييه" (RAVOISIE AMABLE)، والضّابط العسكري "دولامار" (DELAMARE)، قبل تدوين ونشر نتائج تلك البحوث الميدانية في 39 مجلداً ضخماً، منها ثلاثة مجلدات حول إنجازات "رافوازييه"، وواحد لإنجازات ضابط المدفعية "دولامار"، أكثر تفاصيل ينظر على سبيل المثال: .OULEBSIR (N), Op.cit, pp 17 – 18; 48 - 49.

⁸ OULEBSIR (N), Op.cit, pp 31 – 48.

المؤدية إليها، وتعيين الأنهار الجافة القابلة للتجديد، مدى ملائمة المناطق المهجورة للعيش... أيضا الآثار تسمح لنا بقراءة التاريخ وأسباب سقوط الجيش الروماني، ومماثلة ذلك بالجيش الإفريقي [يعني الجيش الفرنسي آنذاك]⁽⁹⁾.

3.2 التراث الأثري الجزائري بمثابة "وثائق مادية لتخريب الذاكرة العامة لشعبه": بدأت هذه المرحلة مع انتهاء حملة "الاستكشاف العلمي" سنة (1845م)، واستمرت إلى غاية الاستقلال الوطني عام (1962م)، حيث توجت في نهاية المطاف بما يُعرف أكاديميا: إرساء دعائم "المدرسة الاستعمارية" في دراسة التاريخ والآثار المحلية.

وفيها تم إنشاء ما عُرف آنذاك بالجمعيات العلمية (**SOCIETES SAVANTES**) على مختلف الأصعدة (المحلي، والجهوي، والمركزي) بإشراف عسكريين متعاونين مع مدنيين في شتى التخصصات العلمية والمسؤوليات الإدارية بالجزائر⁽¹⁰⁾، حيث كانت غاية بحوثهم الانتقائية هو: النقي على مرة واحدة وجود حضارة في البلد من تأسيس الأهالي بمفردهم على مرّ العصور لتكريس، أكذوبة "الظلّ الأبدي"، أو الحاجة الدائمة للآخر (المستعمر)؛ وإثارة الفارقة بينهم عن طريق تنوع أجناسهم البشرية، وتوجهاتهم الثقافية في إطار عملية "فرق تسد"، بدل أن يكون ذلك التنوع مصدر خصوبة، وثراء، ومَدَنِيَّة؛ وأخيرا محاولة وضع مبرر تاريخي لوجود الاحتلال الفرنسي في البلاد، وضمان استمراريته مستقبلا، أي التأسيس للاستيطان الغربي الدائم في الجزائر، وذلك باعتماد "انتقائية" خاصة في طرح، ومعالجة، وتأويل أحداث، ووقائع التاريخ المحلي بالاعتماد على آثاره المادية ذاتها⁽¹¹⁾.

3. المنظومة التشريعية المؤطرة لاستغلال التراث الأثري الجزائري:

لقد صدر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين شهر أغسطس من عام (1831)، تاريخ أقدم قرار موثق، معروف لدينا ضمن مجموعات الأرشيف الوثائقي الفرنسي⁽¹²⁾، ونهاية شهر ديسمبر من عام (1847)، تاريخ صدور آخر نصّ تشريعي في ظلّ حكم الملك "لويس فيليب" قبل الإطاحة به في مستهلّ السنة الموالية، ما يقارب عشرين (20) نصّا تشريعيّا، تفاوتت

⁹ DONDIN PAYRE(M), (1995), «La commission d'exploration scientifique d'Algérie, une héritière méconnue de la commission d'Egypte», In: **Mémoires de l'académie des inscriptions et des belles lettres**, Tome 16, p29.

¹⁰ OULEBSIR (N), Op.cit, pp 102 colonne 2 – 106 colonne 1.

¹¹ أكثر تفاصيل حول هذه النقطة، ينظر على سبيل المثال مقال الأستاذ شرقي (الرزقي) المنشور على مرتين في دوريتين وطنيتين مختلفتين، الموسوم بـ: "توظيف المقاربة الأثرية في تأريخ المقاومات الشعبية والثورة التحريرية (توجيهات منهجية)"، مجلة: المصادر، الصادرة عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة الفاتح نوفمبر (1954م)، 2016، العدد: ص 143 – 160؛ ومجلة: آثار، الصادرة عن معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، 2013، عدد خاص، ص 91 – 99.

¹² "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر (CAOM)" بأكس أون بروفانس، علبة F80.1587، أوراق ملف البحث عن التحف الثمينة (1858-1831م).

قيمتها وأهميتها بحسب تفاوت مستوى السلطات الإدارية، الصادرة عنها، حيث سنتطرق إلى عرض أبرز ما جاء في تلك الترسانة التشريعية من نصوص بحسب تسلسل تاريخ صدورهما من الأقدم إلى الأحدث، دون مراعاة ترتيبها على حسب قيمتها التشريعية؛ كما سنتحاشى تحليلها بالنظر لكثرتها نسبيا من جهة، واحترام توازن حجم العناصر بين مكونات هذا المقال قدر المستطاع من جهة ثانية.

1.3 نصّ اللّواء "بارتيزان" بشأن منح رخص البحث والتنقيب عن "الأغراض الثمينة":

صدرت الرخصة الأقدم منهما (الصورة: 01)، كما سلفت الإشارة باسم السيد "إسباس" في 24 أغسطس (1831)م؛ أمّا الثانية فكانت باسم تاجر العتيقات "تشافي" (SCIAYI)⁽¹³⁾، لكن من المرجح، أن دعوة "أكاديمية الكتابات والآداب الرفيعة" للحكومة فرنسا بضرورة التدخل قصد وقف إصدار مثل تلك الرخص، كما هو موثق في تقرير جلسة اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 أبريل (1833)م قد أتى أكله سريع⁽¹⁴⁾، بدليل اختفاء آثار ذلك النوع من الرخص بعد سنة (1834)م في المجموعات الأرشيفية المطلع عليها⁽¹⁵⁾.

2.3 قرار وزير الحرب اللّواء "بارنار" (BERNARD) بشأن تشكيل لجنة علمية للبحث: بعد مُضي شهر واحد عن احتلال مدينة قسنطينة في سنة (1837)م، وجه هذا الوزير أوامره إلى كلّ من "أكاديمية العلوم"، و"أكاديمية الكتابات والآداب الرفيعة" لتأسيس لجنة علمية رفيعة المستوى، تُسند إليها مهمّة البحث العلمي عبر مختلف ربوع الجزائر، وإعداد أبحاث بخصوص جغرافية البلد، وتاريخ مجتمعه، إضافة إلى الصناعات القائمة فيه، والعلوم والفنون المتداولة لدى أهله، أفضت في نهاية المطاف إلى بلورة إنجاز مشروع "الاستكشاف العلمي" للجزائر بين سنتي (1840 – 1845)م⁽¹⁶⁾، كما سلفت الإشارة من قبل في عقب مرور سنتين من التحضير الحثيث له (1837 – 1839)م⁽¹⁷⁾، حيث أُسندت مهمة دراسة التراث الأثري والمعماري للمهندس "أمايل، رافوزيه"، وضابط المدفعية "دولامار".

¹³ Collection des actes du Gouvernement depuis l'occupation d'Alger, (1843), tome 1: jusqu'au 1^{er} Octobre 1834, Paris, N° 116, pp 155 – 156; BERBRUGGER (A), (1861), Bibliothèque-Musée d'Alger, édition Bastide, Alger, p 12.

¹⁴ DONDIN PAYRE (M), Op.cit, pp17 - 18.

¹⁵ "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر (CAOM)" بأكس أون بروفانس، العلبتان 1588 – 1587.F80، مرجع سابق.

¹⁶ أكثر تفاصيل حول هذه اللجنة، ينظر على وجه الخصوص التقرير، الواقع في عشرين (20) صفحة من إعداد العقيد: "بوري دو سان BORY-DE-SAINT-VINCENT، « Note sur la commission exploratrice et scientifique d'Algérie, Imprimerie Cosson, Paris, sans Date. في 16 أكتوبر 1838م:

¹⁷ OULEBSIR (N), Op.cit, p 51, colonne 2.

3.3 تطبيق إجراءات "الجمعية الفرنسية لحفظ وتوثيق المعالم التاريخية" على معالم الجزائر: كانت تلك الهيئة الحديثة النشأة (1834م)، تتربّع على قمة هرم مؤسسات حفظ وتسيير التراث الأثري بداخل فرنسا آنذاك، حيث خولها القانون الفرنسي صلاحية تعيين مفتشين سامين لمعاينة حالات حفظ المعالم التاريخية عبر كامل التراب الفرنسي، وتوثيقها، وموافاتها بحصائل معاينتهم الميدانية سنويا، حتّى يتسنى لها أخذ التدابير التقنية المناسبة لحفظ تلك المعالم وحمايتها⁽¹⁸⁾. وفي هذا النسق العام، وابتداءً من سنة (1841م)، بادرت هذه الأخيرة إلى انتداب مفتش سام عنها لمعاينة الآثار، والمعالم التاريخية الجزائرية مرّة في كلّ سنة أيضا، ألا وهو "شارل، تيكسييه" (TEXIER CHARLES)⁽¹⁹⁾، طيلة أربع سنوات متتالية (1841 – 1845م)، ليعوّض بعد ذلك منصبه في سنة (1845) بمنصب محلي جديد قارّ، ألا وهو منصب "المفتش العام للمباني المدنية المكلف بحفظ المعالم التاريخية الجزائرية"، كما هو مفصل في موضعه أدناه، حيث اغتازت كثيرا للحالة المزرية التي آل إليها مصير التراث الأثري الجزائري في ظلّ هيمنة الإدارة العسكرية الفرنسية، والدخول معها في خلاف حادّ بسبب ذلك، مطالبة إيّاها بضرورة تخويل إدارة هذا القطاع إلى أهل الاختصاص من المدنيين في باريس⁽²⁰⁾.

مما أضطرّ فيما يبدو تدخل وزير الحرب آنذاك الدوق "دالماسي" (DALMAITIE) شخصيا لتهدئة الوضع بين الطرفين، حيث قام بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام بالجزائر المشير "بيجو"، مؤرخة في 29 نوفمبر (1843م)، يستعجله فيها بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحفظ المعالم التاريخية، والبقايا الأثرية الجزائرية في ضوء أحكام "المنشور الوزاري" الخاص، الصادر بتاريخ 08 أبريل (1819م) بوصفه أصل النصوص التشريعية الفرنسية المستنّة في مجال إدارة وحفظ وتثمين التراث الأثري والمعماري في تاريخ التشريع الفرنسي المعاصر⁽²¹⁾، غير أنّ الصراع بقي مستمرّا بين الطرفين إلى غاية سقوط الملك "لويس فيليب" شهر فبراير (1848م)، كما يتّضح جليا من منتدى النقاش الذي نظّمته "لجنة المعالم التاريخية" المستحدثة سنة (1837) في الفاتح يوليو (1845م) بمدينة باريس للنظر في مسألة تصنيف المعالم التاريخية الجزائرية

¹⁸ Ibid. pp 102 colonne 2 – 103 colonne 1.

¹⁹ مهندس معماري محترف، وأثري متمرس، وُلد وتُوفي (1802 – 1871م) بالضاحية الجنوبية من العاصمة الفرنسية باريس، كان من

أبرز إنجازاته بشأن التراث المعماري والأثري الجزائري، هو إدانة إدارة الاحتلال بتقارير مقممة حول جرائمها الشنيعة في حقّ التراث

الجزائري، أكثر تفاصيل حول سيرته، وأبرز محطات تفتيشه بالجزائر، ينظر: OULEBSIR (N), Op.Cit. pp 103 colonne 1,

442 colonne 1 – 443 colonne 1.

²⁰ OULEBSIR (N), Op.cit, p 103, colonne 1.

²¹ OULEBSIR (N), Op.cit, p 95.

في ضوء نتائج الأعمال الميدانية التي حقّقها المهندس المعماري "أمايل رافوزيه"⁽²²⁾ للتّو ضمن برنامج حملة "الاستكشاف العلمي" للجزائر⁽²³⁾.

وقد حضر جلسات المنتدى شخصيات رفيعة المستوى من كبار حماة التّراث الفرنسي آنذاك، كالبارون "تايلر" (TAYLOR)، والمفتش العام للمعالم التاريخية بفرنسا "بروسبار ميريمي" (MERIMEE PROSPER)، حيث باركوا أعمال الباحث "شارل تيكسييه" في الجزائر المنجزة بين سنتي (1841 - 1845)م، وفوّضوا له صلاحيات أوسع لمواصلة مهامه في مجال حفظ التّراث الجزائري وتثمينه مستقبلا، فعادت تضاهي صلاحيات "المفتش العام للمعالم التاريخية بفرنسا" المستحدث بموجب قرار وزاري لأوّل مرّة في التّاريخ على يدي وزير الدّاخلية الفرنسية "فرنسو غيزو" (GUIZOT (FRANÇOIS) شهر أكتوبر من سنة (1830)م⁽²⁴⁾؛ إلّا أنّ الإدارة العسكرية الفرنسية بالجزائر كان لها رأيا مغايرا تماما، ولم تتوان في قطع الطّريق بمناورة جديدة لإجهاض ذلك المشروع الطّموح⁽²⁵⁾.

4.3 مناشير الحاكم العام بالجزائر المشير "بيجو": لم يتأخّر الحاكم العسكري العام الفرنسي بالجزائر بتنفيذ تعليمات وزيره، وسارع من جهته إلى القيام بسنّ مناشير قانونية تصبّ كلّها في نقطة واحدة، ألا وهي الإجراءات الوقائية المتبعة في حماية الآثار الجزائرية المهرّبة من أماكنها الأصلية في اتجاه المتاحف الفرنسية، حيث تلخّصت مضامينها المتكاملة فيما بينها في أربعة مناشير أساسية، خُصّ المنشور الأوّل منها، المؤرّخ في 20 يناير (1844)م للاحتياطات والتدابير الوقائية الواجب اتخاذها ساعة التّنقيب والكشف عن الآثار المنقولة، المرشحة للتّحويل نحو فرنسا⁽²⁶⁾؛ وثانيها المنشور في النّشرية الخاصّة المتعلقة بجملة النّصوص التشريعية الصّادرة عنه في الفترة الممتدّة ما بين 23 مارس و09 أبريل (1844)م المتعلّق بالتعليمات الوقائية المطبّقة في مجال حماية "المعالم التاريخية" وبقايا الآثار القديمة الثّابتة في الجزائر، ولاسيما منها العينات المرشحة لإثراء جناح التّراث الأثري الجزائري، المزمع استحداثه إلى جانب جناح الآثار الفرعونية على مستوى متحف "اللوفر" (LOUVRE) بباريس على وجه الخصوص⁽²⁷⁾؛ فيما ركّز المنشوران المتبقّيان (الثالث والرّابع) على الإجراءات الإدارية الخاصّة بتحوّيل الآثار الجزائرية نحو فرنسا، وهما: منشور 26 أغشت (1845)م،

²² أكثر تفاصيل حول سيرته الدّاتية وإنتاجه المعرفي، ينظر على سبيل المثال: Ibid, pp 341 col 2 – 342 col 1.

²³ Ibid, p 98, colonne 1.

²⁴ Ibid, 98, colonne 2.

²⁵ ينظر تفاصيل ذلك في العنصر الفرعي "3-5" أدناه.

²⁶ FRANQUE(M.A), (1847), *Loi de l'Algérie année 1844, recueil plus complet que l'édition officiel*, Paris, Algérie, pp 7 - 8.

²⁷ Ibid, p 28.

المتعلّق بأهمية حماية المجموعات الأثرية الموجهة لمتحف الجزائر بباريس⁽²⁸⁾، ومنشور 04 سبتمبر من ذات السنة، القاضي بضرورة جمع التحف الفنية، والأسلحة التقليدية، ومنتجات الفنون التطبيقية والحرف التقليدية الجزائرية، الموجهة للعرض بجناح الجزائر في "متحف اللوفر"⁽²⁹⁾. علما أنّ كمّية هائلة من تلك القطع الأثرية، لم تصل إلى "متحف اللوفر" إطلاقاً، كما كان مقرّراً لها، وإنّما تمّ تحويلها في منتصف الطريق إلى جهات مجهولة⁽³⁰⁾.

5.3 القرار الوزاري القاضي باستحداث منصب "المفتش العام للمباني المدنية المكلف بحفظ المعالم التاريخية الجزائرية": كان صدوره بأمر من وزير الحرب في 12 أكتوبر من عام (1845)م⁽³¹⁾ لمنع الطريق عن "لجنة المعالم التاريخية"، ومبعوثها الخاصّ إلى الجزائر "شارل تيكسييه" لا أكثر.

6.3 قرارات تملك مقوّمات التراث الأثري الجزائري لفائدة فرنسا: يتضح جلياً من العرض السابق سعة الهوة بين نظرة العسكريين والمدنيين، وخاصة منهم فئة الأكاديميين حول آليات تسيير التراث الأثري الجزائري ومجالات استغلاله، حيث كانت الكلمة الأخيرة في جلّ الأحيان للسلطة العسكرية، ومن أجل تبرير قراراتها التعسفية في حق التراث المحلي، بادرت الحكومة الفرنسية إلى تبييض أعمالها الشنيعة بإجراءات تشريعية سافرة، ومفادها إضفاء صبغة الملكية على التراث الجزائري لفائدة التاج الفرنسي.

ففي هذا النّسق العام، صدرت برقيتين عن مدير الداخلية الفرنسية بباريس مؤرّختان على التوالي: 22 يناير، و06 فبراير (1844)م، تؤكّدان على أنّ بقايا الآثار القديمة في الجزائر هي ملكية فرنسية بموجب أحكام القانون الفرنسي، وجب إيداعها بـ "مكتبة - متحف" مدينة الجزائر باستثناء الآثار الواقعة تحت تعليمات مخالفة لذلك⁽³²⁾ أي استثناء الآثار المزمع تحويلها نحو فرنسا.

تلاهما قرر الملك "لويس فيليب" المؤرّخ في 26 أغسطس (1845)م، القاضي باستحداث جناح خاص بالآثار الجزائري على مستوى متحف "اللوفر". المتحوّل إلى متحف خاص بغنائم الحرب في مصر، واليونان من قبل، والآن مع الجزائر لإعلاء مجد الجيش الفرنسي وإمبراطورتيه الفتية، محاولة منه لامتصاص الاحتقان الاجتماعي بسبب ظروفه الاقتصادية

²⁸ BERBRUGGER (A), Op.cit, p 7.

²⁹ OULEBSIR (N), Op. Cit, p 155.

³⁰ Ibid, pp127 – 128. 1.

³¹ Ibid, p 98, colonne 1.

³² KOUMAS (A) & NAFA (CH), (2003), *l'Algérie et son Patrimoine: Dessins Français du 19^{ème} Siècle*, Edition du Patrimoine, Paris, France, p 60, colonne 1.

الصَّعبة، وما قد تقدمه المستعمرة الجديدة (الجزائر) من حلول واعدة بعد مرور خمسة عشر (15) سنة من احتلالها من دون جدوى، كما يستشف من رحيله المهين في أقل من ثلاث سنوات بعد ذلك.

وأخيرا البرقية الموجهة من وزير الحرب إلى الحاكم العام بالجزائر المشير "رندون" (RANDON)، المؤرخة في يوم 29 ديسمبر من سنة (1847)م، حيث ذكره فيها من جديد بحق الدولة الفرنسية في امتلاك الآثار الجزائرية بمختلف قنوات الاقتناء المتاحة، وعليه تولي شؤون جمعها وتخزينها⁽³³⁾، وضرورة استحداث "مخازن خاصة" (LOCAUX SPECIAUX) لإيداع المقتنيات الموجهة مستقبلا لتكوين مجموعات متحفية، وضرورة تكليف شخص مؤهل للاعتناء بها هناك، وتوفير لها ما تحتاج إليه من ترتيب، وجرء، وغيره من الإجراءات التقنية؛ فضلا عن اقتطاع لها ميزانية لتسييرها من الميزانية العامة، المخصصة للبلديات⁽³⁴⁾؛ فيما أُسندت مهمة إدارتها والإشراف عليها إلى "المفتش العام للمباني المدنية"⁽³⁵⁾.

4. هيكله المصالح التقنية والإدارية المسخرة للاستغلال:

تعاقب على إدارة التراث الأثري الجزائري خلال فترة (1830 - 1848)م، ثلاث مصالح إدارية إما بشكل متعاقب، أو بشكل متعاصر، حيث يمكن تصنيفها ضمنا إلى صنفين فرعيين، هما: المصالح الإدارية الساهرة على حفظ وتثمين التراث الثابت؛ ومصالح حفظ وتخزين التراث المنقول، سواء بداخل الجزائر، أو في فرنسا بعد تحويله إلى هناك، وفق الصيغ الأنفة الذكر، حيث بالوسع ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث دائما على النحو الآتي:

1.4 مصالح التراث الثابت: وتمثلت في مصلحتين تقنيتين فرعيتين، كانت تنتسب في الأصل إلى أم واحدة، ألا وهي "الهندسة العسكرية"، أما أقدمهما فهي مصلحة "الجسور والطرق"، المستحدثة في الجزائر بتاريخ 7 أكتوبر (1831)م، حيث كانت طاقمها البشري يتألف من رئيس المصلحة، وعدة مهندسين في تخصصات مختلفة، أُسندت لهم مهام شق الطرقات وبناء الجسور الجديدة، وترميم القديمة منها؛ وتهيئة المناطق الساحلية بإقامة موانئ جديدة، وتهيئة الواجهات البحرية؛ وأخيرا ترميم وصيانة المباني المدنية بما فيها ترميم وحفظ المعالم التاريخية، وتهيئة المواقع الأثرية القديمة⁽³⁶⁾. بينما استمرت مدة صلاحيتها من تاريخ التأسيس المذكور إلى غاية نهاية صائفة سنة (1843)م.

³³ BERBRUGGER (A), Op. Cit, p 16; KOUMAS (A) & NAFA (CH), Op. Cit, p 27; OULEBSIR (N), Op. Cit, p 356.

³⁴ ESQUER (G), (1856), "Histoire et Souvenirs", In: **Revue Africaine**, A. Jourdan, Alger, Volume 100, p 194.

³⁵ BERBRUGGER (A), Op. Cit, p 15.

³⁶ **Tableau de la situation des établissements français en Algérie (1838)**, Imprimerie royale, Paris, p 118.

وأما المصلحة الثانية، فهي مصلحة "المباني المدنية"، المستقلة بذاتها عن مصلحة الجسور والطرق والآفة الذكر بموجب قرار وزاري، صادر في صائفة (1843)م، حيث كانت توظف واحدا وثلاثين (31) مهندسا، وتتولى أشغال مختلف المباني المدنية على النحو المبين مع المصلحة السابقة عبر كامل التراب الجزائري، بعد استشارتها للمجلس العام للمباني المدنية في فرنسا⁽³⁷⁾.

وبعد مرور سنتين من تاريخ نشأتها، صدر عن وزير الحرب في 26 أكتوبر (1845)م رسالة يتحدث فيها عن استحداث منصب "المفتش العام للمباني المدنية بالجزائر"، وإسناد مهمته للباحث "شارل تكسييه" بجدول أعمال واضح ودقيق، تمثل على وجه الخصوص في إحصاء المعالم التاريخية، وتسطير إجراءات حمايتها، وتدعيم المتاحف المحلية، والإبلاغ عن الحفريات المفتوحة، وكذا مراقبة أشغال البناء وترميم البنايات العمومية، إلى جانب القيام بدورات تفتيشية في المقاطعات الثلاث للبلاد (مقاطعة الغرب، ومقاطعة الوسط، ومقاطعة الشرق)، قبل انتقاء المعالم الواجب ترميمها وصيانتها، وإعداد تقرير سنوي حول مختلف تلك الأنشطة المتنوعة، يرفعه إلى الوزير الوصي⁽³⁸⁾، أي وزير الحرب بشكل منتظم إلى غاية سقوط نظام الملك "لويس فيليب" في شهر فبراير (1848)م⁽³⁹⁾.

2.4 مصالح التراث الأثري المنقول: وقد تمثلت أساسا فيما عُرف بمتاحف غنائم الحرب آنذاك، وهي على وجه الدقة والنّحديد: "مكتبة - متحف" مدينة الجزائر المستحدث سنة (1835) بالنسبة لجناح المكتبة، وسنة (1838) بالنسبة لجناح المتحف الأثري⁽⁴⁰⁾؛ إضافة إلى متحف "شرشال" عام (1840)م على الصّعيد المحلي⁽⁴¹⁾؛ والجناح الجزائري بمتحف "اللوفر" بباريس، ابتداء من سنة (1845)م⁽⁴²⁾، كما سلفت الإشارة من قبل، حيث أتخذت تلك المتاحف كمقرات لإيداع كل ما يمت بصلة للمجتمع الجزائري وتاريخيه من وثائق مادية.

5. أثر الحماية الانتقائية على مصير التراث الأثري الجزائري:

³⁷ **Tableau de la situation des établissements français en Algérie (1843 - 44)**, (1845), Imprimerie royale, Paris, p 165; KOUMAS (A) & NAFA (CH), Op.cit, p 58.

³⁸ REVUE ARCHEOLOGIQUE, (1847), Numéro du 15 octobre 1846 au 15 mars, Paris, p 724.

³⁹ أكثر تفاصيل حول تاريخ هذه المصلحة، أبرز أنشطتها بالجزائر ينظر على وجه الخصوص: BURTH-LEVETTO (S),

199(1994), «Le service des bâtiments civils en Algérie (1843 – 1872) entre discours et réalité», In:

Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N° 73 – 74, pp 137 – 152.

⁴⁰ BERBRUGGER (A), Op.cit, pp 7 - 8.

⁴¹ GAUCKLER (P), (1895), **Musée de Cherchell**, Série Musées et Collections Archéologiques de l'Algérie, et de la Tunisie, éditeur LEROUX Ernest, Paris, , p 05.

⁴² MARYE (G) & WIERZEJSKI (J), (1899), **Catalogue illustré du Musée National des Antiquités Algériennes**, Léon Edition, Alger, p 10.

يمكن اختزال أبرز ما أنجزته الإدارة العسكرية الفرنسية بشأن التراث الأثري الجزائري في نقطة واحدة، ألا وهو عنصر "التوثيق"، أو "الأرشفة" بمعنيها "التدويني"، و"الحفظ المادي" لآثار الفترة القديمة، دون بقية الفترات التاريخية التي عرفتھا الجزائر منذ نشأة الخليقة على وجه الأرض على اعتبار أن تلك الإدارة قد أغفلت بقية مقومات "الحفظ والتثمين" بمفهومهما الواسع، كإسقاط الصيانة، والترميم، والتصنيف، وآليات الاستغلال العقلاني لكل مقومات ذلك التراث المتنوع بلا استثناء. أما النوع الأول من "الأرشفة" فقد تجلّت في ثلاثة أعمال توصيفية أساسية هي على وجه الإجمال: إنجازات المهندس المعماري "أمايل رافوزيه"⁽⁴³⁾، ومساعدته العقيد "دولامار"⁽⁴⁴⁾ في إطار حملة الاستكشاف العلمي للجزائر بين سنتي (1840 - 1845)م؛ وإنجازات "شارل تكسييه" بين سنتي (1841 - 1847)م⁽⁴⁵⁾؛ إضافة إلى عمل ثالث غير معروف لدى الكثير من الباحثين المتخصصين، المتمثل في "الخارطة الأثرية" التي أعدّها النقيب "أزيما دو منغرافيه" (DE MONTGRAVIER AZIMA) بخصوص الآثار القديمة في منطقة الغرب الجزائري بين سنتي (1835 - 1847)م⁽⁴⁶⁾.

وأما بخصوص "الأرشفة" في شقّها المادي، فقد تمثّلت كما سلفت الإشارة من قبل في تهيئة جناح بالآثار القديمة الجزائرية على مستوى متحف "اللوfer"، واستحداث "مكتبة -متحف" مدينة الجزائر، إضافة إلى إنشاء متحف موقع "شرشال"، وما ولاه من فتح عشرات المتاحف الأخرى لاحقا على الصّعيدين المحلي والإقليمي لاستيعاب مختلف اللقى الأثرية، ولوحات الفسيفساء الرومانية، والتماثيل وبقية المنحوتات الفنيّة، والكتابات الأثرية.

6. موقف الأهالي من كلّ ذلك:

لقد تظنّ الأهالي لما كان يُحاك بتراثهم الأثري والمعماري، والغايات المبيتة التي كان يسعى الفرنسيون تحقيقها من وراء ذلك، فلم يتأخّروا في الاحتجاج والتّنديد بما يجري له، خصوصا بعدما استولت القوّات العسكرية الفرنسية على معالم تاريخية تعود لقرون خلت، ولم تتوان في تحويلها إلى مستشفيات، أو مستودعات، أو ثكنات؛ واتخاذها لبعض المواقع

⁴³ ينظر كتابه الواقع في ثلاث مجلّدات ضخمة: RAVOISIE (A), **Beaux-arts, Architecture et sculpture**, Librairie

Firmin Didot Frères, Paris, Tome 1 (1846), Tome 2 (1850), et tome 3 (1851).

⁴⁴ ينظر كتاب لوحاته الواقع في مجلّد واحد، ومجلّد تعليقاتها الذي إضافة أستاذ التاريخ القديم "ستيفان غزيل" في القرن الموالي:

DELMARE (AD. H), **Exploration scientifique de l'Algérie Années (1840 - 1845), Archéologie**,

Librairie Firmin Didot Frères, Paris, Tome 1 (1846), Tome 2 (1850), et tome 3 (1851); GSELL (S),

(1912), **Exploration scientifique de l'Algérie Années (1840 - 1845), Archéologie, Texte explicatif des planches de Ad. H DELMARE**, Editeur Ernest LEROUX, Paris.

⁴⁵ OULEBSIR (N), Op.cit, pp 103 colonne 1, 442 colonne 1 - 443 colonne 1.

⁴⁶ أشكر الأستاذ شرقي (الرزقي) الذي أمدني بهذه المعلومة الثمينة، وتأكيد إطلاعه الشّخصي على تلك الخارطة الكبيرة، المحفوظة اليوم بأرشيف "المصلحة التاريخية" التابعة لوزارة الحرب بقصر "فنان" في باريس.

الأثرية كمحاجر لجلب مادة الخام في بناء مرافق معمارية جديدة لجيشها المحتلّ، وكذا تحطيم معالم المدينة التاريخية المحلية بدعوى التحديث، والتّجديد⁽⁴⁷⁾.

وقد تجسّدت ردود أفعالهم في شكل مبادرات فردية من نخبة المثقفين، والأئمة أحيانا، وفي شكل احتجاجات اجتماعية أحيانا أخرى، كما تؤكّده لنا الوثائق الأرشيفية المعاصرة للحدث، كان من جملتها تحرير رسائل عديدة، وإرسال شكاوى، وعرائض للحكام والسلطات الفرنسية، لعل من أبرزها ما كتبه "حمدان بن عثمان خوجة"، أحد كبار مثقفي مدينة الجزائر آنذاك، حيث رافع عن مقدسات الجزائر في خطاب مطوّل وجهه في 3 يونيو (1833)م إلى المشير "سول" (SOULT) وزير الحرب، حيث تضمّن 18 بندا، تدين مختلف أشكال الاعتداءات الفرنسية على التّراث المحلي بشكل عام، وممتلكات الأوقاف، والمؤسسات الدّينية بشكل خاص⁽⁴⁸⁾.

بل وصل بهم الأمر إلى حدّ الانتفاضة، مثل ما وقع في مدينة الجزائر ساعة إقدام الفرنسيين على هدم مسجد السيّدة، وتحويل جامع "كتشاوة" إلى كاتدرائية مسيحية سنة (1832)م بأمر من الدّوق "روفيقو" (ROVIGO) في الفترة الرّمنية الممتدّة ما بين 07 يناير (1832)م، وأبريل (1833)م⁽⁴⁹⁾.

فيما حاول بعض الميسورين من الأهالي استرجاع أملاك الأوقاف المغتصبة بشرائها من السلطات الفرنسية، ثمّ إعادتها إلى صفتها الأصلية، مثلما فعل السيد "حمود بن الحاج محمد"، حيث اشترى مسجد "الزيتونة" بأربع مائة فرنك فرنسي عندما وضعت السلطات الفرنسية أرضه في المزاد العلني سنة (1852)م⁽⁵⁰⁾.

⁴⁷ BAUDICOUR (L), (1860), *Histoire de la colonisation de l'Algérie*, CHALLAMEL Ainé, Paris, p74; BOUSSAD(A), CHERBI(F), OUBOUZAR(L), *Patrimoine architectural et urbain des XI^{Xème} et XX^{ème} siècles en Algérie*, « Projet Euromed Héritage II. Patrimoines partagés », Département d'Architecture 1, p 3.

⁴⁸ التّميمي عبد الجليل (1972)، *بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871*، تقديم "روبار منتران"، الدّار التّونسية للنّشر، ص137.

⁴⁹ BAUDICOUR (L), op.cit, p89 ; DEVOULX(A), (1870), *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, typographie bastide, Alger, pp 134 et 170.

⁵⁰ أبو القاسم سعد الله، (1998)، *تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)*، الجزء 5، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ص 138.

7. خاتمة:

وصفوة القول، فإنّ خير ما يُختم به هذا المقال، هو ما صرّح به "لويس لينتشي" (LESCHI LOUIS)، رئيس "الجمعية التاريخية الجزائرية"، ومدير متحف الآثار القديمة بالجزائر ذات مرّة قائلاً: "أنّ البحث الأثري في الجزائر، هو بمثابة أداة من الأدوات المسخّرة في حرب فرنسا على الجزائر، انطلاقاً من تأسيس المتاحف"⁽⁵¹⁾، وثمّنته تصريحات "بول بلاري" (PALLARY PAUL)، حيث قال: "إذا كان هناك وطن مورس فيه التّخريب الأثري على أوسع نطاق، وبكل حرّية فهو الجزائر؛ أول المخربين هم الباحثون عن الكنوز، ثاني سبب يعجل في تخريب المعالم هو انتشار ثقافة المنقب هو من يظفر بالكنز، أما ثالث الأسباب والأكثر شيوعاً، فهو اقتلاع الأحجار وإعادة استعمالها في إنشاء بنايات جديدة"⁽⁵²⁾.

8. قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- أبو القاسم سعد الله (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، الجزء 5، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- النّميمي عبد الجليل (1972)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، تقديم "روبار منتران"، الدّار التّونسية للنّشر.

- بوعزيز يحيى (2007)، سياسة التّسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المصادر الأجنبية:

- "أرشيف الحكومة العامة بالجزائر (CAOM)" بأكس أون بروفانس، علبة F80.1587، أوراق ملف البحث عن التّحف الثّمينة (1831-1858)م.

⁵¹ LESCHI (L), (1945), "l'Archéologie Algérienne en 1944", In: **Revue Africaine**, Société Historique Algérienne, édition Office des Publications Universitaires, Alger, Volume 89, p 133.

⁵² PALLARY(P), (1894), **Vandalisme archéologique en Afrique**, librairie africaine, Paris, pp 2,11.

- OULEBSIR (N), (2004), Les usages du patrimoine monuments, musées et politiques coloniale en Algérie (1830 – 1930), éditions de la maison des sciences de l’homme, Paris.
- DONDIN PAYRE(M), (1995), «La commission d’exploration scientifique d’Algérie, une héritière méconnue de la commission d’Egypte», In: Mémoires de l’académie des inscriptions et des belles lettres, Tome 16.
- Collection des actes du Gouvernement depuis l'occupation d'Alger, (1843), tome 1: jusqu'au 1^{er} Octobre 1834, Paris.
- BERBRUGGER (A), (1861), Bibliothèque–Musée d’Alger, édition Bastide, Alger.
- BORY–DE–SAINT–VINCENT, « Note sur la commission exploratrice et scientifique d’Algérie, Imprimerie Cosson, Paris.
- FRANQUE(M.A), (1847), Loi de l’Algérie année 1844, recueil plus complet que l’édition officiel, Paris, Algérie.
- KOUMAS (A) & NAFA (CH), (2003), l’Algérie et son Patrimoine: Dessins Français du 19^{ème} Siècle, Edition du Patrimoine, Paris, France.
- ESQUER (G), (1856), Histoire et Souvenir", In: Revue Africaine, A. Jourdan, Alger.
- Tableau de la situation des établissements français en Algérie (1838), Imprimerie royale, Paris.
- REVUE ARCHEOLOGIQUE, (1847), Numéro du 15 octobre 1846 au 15 mars 1847, Paris.
- GAUCKLER (P), (1895), Musée de Cherchell, Série Musées et Collections Archéologiques de l’Algérie, et de la Tunisie, éditeur LEROUX Ernest, Paris.
- MARYE (G) & WIERZEJSKI (J), (1899), Catalogue illustré du Musée National des Antiquités Algériennes, Léon Edition, Alger.
- BAUDICOUR LOUIS, (1860), Histoire de la colonisation de l’Algérie, Paris.
- DEVOULX(A), (1870), Les édifices religieux de l’ancien Alger, typographie bastide, Alger.
- LESCHI (L), (1945), "l’Archéologie Algérienne en 1944", In: **Revue Africaine**, Société Historique Algérienne, édition Office des Publications Universitaires, Alger.
- PALLARY(P), (1894), **Vandalisme archéologique en Afrique**, librairie africaine, Paris.